

# الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

عديد من الدول، أن النجاح كان من نصيبها عندما كان التطوير والالتزام بمتطلباته شاملاً لكل المستويات في المجتمع.

إن تأكيد سيادة القانون، وتعزيز الحريات، واستقلال القضاء، وتكافؤ الفرص، وتعاضم المشاركة على كافة المستويات، وقيام المؤسسات بدورها الرئيسي في تطوير المجتمع، وتصحيح مسار التنمية، سيعزز من مجمل حصيلة التنمية في الدول العربية، والإسراع في اندماجها في حركة التقدم العالمية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية.

وإيماناً من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بأهمية حرية الحوار وجدواها في بناء المجتمعات وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، قرر أن يساهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار هذا التقرير، على الرغم من أنه لا يتفق مع كل ما ورد به من آراء وتحليلات واجتهادات، والتي لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الصندوق العربي.

إن كثرة وتعاضم ما تواجهه التنمية العربية في الوقت الحاضر من عقبات وإشكاليات وتحديات، لا يتعين على الإطلاق أن تجعل حالة التشاؤم هي التي تسود في تفكيرنا وتصوراتنا المستقبلية. فلقد حققت دولنا العربية مكاسب إقتصادية واجتماعية هامة خلال العقود القليلة الماضية، بما في ذلك كافة عناصر التنمية البشرية والإنسانية، على الرغم من العوامل الخارجية القاسية وغير المواتية، ولا ننسى أيضاً في هذا الصدد عهد الظلام والاستعمار التي رزخت تحتها دولنا العربية، والحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتردية التي كانت عليها عشية الاستقلال وأثر ذلك على مسيرة التنمية بشكل عام.

إن ثقنا كبيرة في أن دولنا العربية قادرة على مواصلة تقدمها ومجابهة تحدياتها في كل مناحي الحياة. وقد نختلف في الأساليب وفي الرؤى، ولكن يجب أن لا نختلف على أن العمل الجاد باتجاه مزيد من الانفتاح والحرية والتطور

تم في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول تشخيص الأزمة التي تواجهها التنمية الإنسانية في العالم العربي بشكل أبرز أهم نواقصها في مجالات إكتساب المعرفة والحرية وتمكين المرأة. وتناول التقرير الثاني على نحو مفصل قضايا المعرفة ووضع رؤية استراتيجية لتطويرها. وقد حظي التقريران الأول والثاني بتقدير بالغ على الصعيدين العربي والدولي، لما ساهما به من إحياء للحوار العميق البتاء والهادف لتطوير وتقدم مجتمعا العربي.

والتقرير الذي بين أيدينا هو الإصدار الثالث من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية، والذي يتصدى لقضية الحرية من عدة زوايا كالمفهوم والأسس الفكرية، والإشكاليات، والبنية القانونية والسياسية، والبيئية الإقليمية والعالمية، والرؤية المستقبلية.

ولا يخفى على أحد أن زيادة إمكانات وقدرات الإنسان العربي تزيد من مشاركاته الفعالة ومن دوره الإيجابي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الحرية وممارستها في أطر مؤسسية وإدارة رشيدة أحد أهم مقبل لتلك الإمكانيات والطاقت. ولذلك كان مبنغى هذا التقرير، في رأينا، إستعراض مقومات "الإدارة الرشيدة" (Governance) كأحد ركائز الإصلاح النابع من الداخل، والبنية المؤسسية للحرية الهادفة لإحراز تقدم في كافة المناحي. ولأنه لا توجد كلمة واحدة متفق عليها في لغتنا العربية مرادفة لـ "Governance" فقد استخدمت مصطلحات بديلة في التقرير، وإن كانت جميعها تصب في أهمية تعزيز ترشيد الإدارة وحرية الاختيار في بلداننا العربية.

إن قواعد وبرامج إصلاح البنية المؤسسية والإدارة الرشيدة، بجانب أنها يتعين أن تكون نابعة من الداخل ومتوائمة مع ظروف كل بلد وتاريخه وتراثه، فإنها يجب أيضاً أن تشمل بنية المجتمع ككل من الفرد إلى الأسرة إلى المؤسسات المكونة له والقائمة على شؤونه. وقد أظهرت تجارب

العلمي والإنساني هو المفتاح لكل تقدم في كافة المجتمعات. الآن، كما أتقدم بكل التقدير والاعتزاز إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرعايته لهذا الجهد المميز، وختاماً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير ومناقشته ومراجعته وإخراجه على الصورة التي هو عليها وكذلك إلى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) لمساهمته في هذا العمل الجاد، ونسأل الله التوفيق والسداد.



عبد اللطيف يوسف الحمد  
المدير العام / رئيس مجلس الإدارة  
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي